جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

شعبة اتصال وعلاقات عامة

محاضرات في مقياس:المشكلا ت الاجتماعية

موجة لطلبة السنة الثالثة اتصال وعلاقات عامة

د / بويعلى نصيرة

السنة الجامعية2019 –2020

المحاضرة رقم (05)

صعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية

تواجه المشكلات الاجتماعية مجموعة من الصعوبات التي تحول دون حلها وهي:

1- تعقد المواقف الاجتماعية : **بسبب تشابك وتعقد المواقف الاجتماعية،ذلك أن المشكلة قد تعود اسبابها إلى الظروف الطبيعية أو عوامل بشرية اجتماعية، وهذه الاخيرة تتغير من وقت لآخر حسب حركة الحياة في المجتمع وحسب الظروف المحيطة به وعلاقاته بالآخرين.كما تواجه صعوبة عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه أو يحاول أن يحل مشكلته.**

2- صعوبة اجراء التجارب في العلوم الاجتماعية: **ويرجع سبب صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية إلى تعذر ضبط متغيرات المشكلة تحت ظروف التجربة التي تتطلب الضبط والدقة والتحكم وتعذر القياس الدقيق الذي تنقصه الدقة بسبب تشابك العلوم الاجتماعية وتداخلها، وذلك لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالتفرد.**

3- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية: **طالما لا نستطيع ان نضبط المشكلات الاجتماعية، فبالتالي لا نستطيع أن نتحدث عن قوانين اجتماعية يمكن أن تسن، ولا أن تطبق على المشكلات الاجتماعية.لأن عدو القدرة على ضبط المتغيرات تحت ظروف التجربة العلمية لا يمنحنا القدرة على الوصول الى قوانين اجتماعية تنطبق على جميع المشكلات الاجتماعية.**

4- صعوبة تجنب الباحث للجوانب الذاتية: ان المشكلات الاجتماعية التي يقوم العلماء بدراستها لا يمكن ان تسلم من بعض الأحكام الشخصية، ففي كثير من الأحيان يصعب أن يجرد الباحث نفسه تماما عند دراسة إحدى المشكلات، وذلك عكس ما يحدث مثلا عند دراسة بعض الظواهر الطبيعية.فمهما حاول الباحث أن يحقق قدرا من الموضوعية والحياد فإن اختياره للمشكلة، وكذلك دراستها وتحليلها ومحاولة علاجها يتأثر بعدة عوامل منها: (خبراته وانتمائه الأيديولوجي، وضعه الطبقي،مواقفه في المجتمع).

5- استحالة دقة المقاييس الاجتماعية: على الرغم من تقدم علوم الاحصاء والتقويم والقياس النفسي، وعلى الرغم من انتشار استخدامها في العلوم الاجتماعية،إلا ان الوصول إلى دقة في تلك المقاييس تشبه أو حتى تقارب تلك المستخدمة في العلوم الطبيعية سوف يظل شيئا بعيد المنال.

6- بعض الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية:التي تتمثل في:

- **عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية، ويرجع ذلك الى الفروق في القناعات الشخصية للأفراد.**
- **اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئا طبيعيا، وأمرا لا يمكن تجنبه والذي يساعد على وجودها كثرة الحديث عنها، وأن مجرد الوقوف على الحقائق عن المشكلة الاجتماعية هو كاف لحلها.(عبد الباسط محمد حسن،1995،ص 73.)**

7- عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات:

فبعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة قد لا تتوافر بيانات كافية ومناسبة عنها لسبب أو لآخر ومن بين هذه الأسباب أن بعض الأفراد قد لا يسمحون لغيرهم بالتقصي عنهم، ومعرفة أمورهم الخاصة تلك التي تجعلهم طرفا في المشكلة اجتماعية تمس قطاعا عريضا من قطاعات المجتمع.

8- صراعات القيم والمصالح:

ففي بعض المجتمعات قد تتعارض بعض القيم التي يؤمن بها الغالبية العظمى من أفراد تلك المجتمعات مع مصالح طبقة معينة ذات مصالح خاصة وذات تأثير معين في سير الأمور في تلك المجتمعات.

9- النقص في تكامل الحلول:

ان كثرة المشكلات الاجتماعية واتساعها لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة، قد جعل تكامل الحلول المتعلقة بها أمرا متعذرا،سواء بالنسبة للحكومات أو للمؤسسات التي تسعى وراء هذه الحلول، كذلك فإن الحلول التي وجدت لبعض المشكلات نتجت عنها مشكلات أخرى لا يمكن التهوين من شأنها.(عصام توفيق وأخرون،2008،ص ص 36و37)

المحاضرة (06) أساليب البحث في دراسة أسباب المشكلات الاجتماعية:

هناك ثلاثة أساليب هامة في البحث، يمكن بواسطتها فهم المشكلات الاجتماعية والأسباب المؤدية لها وهي كما يلي:

1- الأسلوب التاريخي التتبعي:

يعتمد على تقصي المشكلة الاجتماعية وتتبع خلفياتها وسياقها التاريخي، ويؤكد هذا الأسلوب على التغيرات الاجتماعية الشاملة التي حدثت وما تزال تحدث في المجتمع الحديث.ون بين هذه التغيرات مايلي:

أ- تغيرات سكانية: حيث تعمل معدلات النمو السكاني المتغيرة على اعادة توزيع السكان من الناحية العمرية في مجموعات متباينة، فحينما تنخفض معدلات الوفاة في الوقت الذي تظل فيه معدلات ولادة ثابتة الى حد ما، فإن تضخما يحدث في النسبة العامة لفئتي كبار السن والشباب، كما أن انخفاض وفيات الرضع تؤدي الزيادة كبيرة في فئة الشباب، وهذا يعني أنه كلما أخذت معدلات وفيات الأطفال في الانخفاض، وتأخذ معدلات المواليد في الانخفاض ،فإن النمو الرئيس للسكان يحدث على أعلى مستوى.

ب- التحضّر:

غالبا ما تتمركز الصناعة في المدن، حيث تتوفر فيها كل متطلبات العمل، ولذلك تتدفق إليها موجات كبيرة من سكان الريف لتلبية مطالب الصناعة والتجارة من الأيدي العاملة،وتتزايد هذه الحركة مع نقص الحاجة الى القوة العاملة للعمل في مجال الزراعة في الريف والسكان في المدن الكبيرة يعيشون في مناطق حضارية ذات مستوى عال تكاد تخلو من سمات الأحياء الفقيرة. وحيث أن الحياة الحضرية الحديثة تتسم بالتجمعات البشرية الكبيرة المتباينة في تقاليدها وأصولها الاجتماعية والثقافية والعرقية والدينية والأخلاقية، ذلك الاحتكاك الذي ينشأ عنه مشكلات اجتماعية متنوعة.(علي عيد راغب،1994،ص ص 20-21)

2- الأسلوب السوسيولوجي:

يركز هذا الأسلوب على دراسة المشكلات الاجتماعية انطلاقا من الوقوف على آثارها في الواقع الاجتماعي،وهو بذلك يهتم بدراسة التفكك الشامل أو إعادة التنظيم الذي يصاحب التغيرات الاجتماعية.

ان عدم قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات بين الناس غالبا ما يتم تفسيره في ضوء التفكك الاجتماعي.

وهناك عاملان رئيسان من خلالها يتم تفويض قواعد العلاقات السائدة وهما:

أ– انهيار الجماعة الاجتماعية التقليدية (الاسرة مثلا)

يميل الفرد الى تشرب القيم والطموحات وقواعد السلوك من التنظيمات التي ينتمي اليها، وقدرة الجماعات والتنظيمات على نشر قيمها وتقاليدها يعتمد بشكل مباشر على قدرتها في فرض الاحترام والولاء لها.

يشير التفكك الاجتماعي في الأصل الى ضعف هذه الجماعات والتنظيمات التي تنقل قيمها بشكل تقليدي مثل: الأسرة ،المدرس.....الخ وهذه النظم قد فقدت أهميتها الوظيفية تجاه أعضائها، و قدرتها على ربط أعضائها ببعضهم البعض ولم تعد تطالبهم بالولاء والإخلاص ،وبالتالي لم تعد تشكل وسائل فعالة في الضبط الاجتماعي وفي نقل القيم الاجتماعية كما كانت من قبل.

ب– التعارض بين المعايير والتطلعات أو الطموحات:

يمكن للطموحات المتغيرة ان تعرض بعض قوانين المجتمع التقليدية لحالة من التوتر بحيث تصبح هذه الطموحات مصدر من مصادر القلق داخل المجتمع ،وفي هذه الحالة يكون المجتمع أمام أمرين:

- **ضرورة المحافظة على قواعد السلوك الأساسية من خطر الطموحات الجديدة.**
- **ضرورة تغيير بعض قواعد العلاقات لتتلاءم مع الطموحات الجديدة.**

يعتبر التفكك الاجتماعي مدخلا لفهم نوع الصراع الذي يصاحب التحول أو التقدم الاجتماعي وهو بذلك اتجاه عام يرتبط بالتغير التاريخي الواسع الذي لابد من النظر اليه باهتمام متزايد عند البحث في المشكلات الاجتماعية. (حسن شحاته سعفان،1985،ص 82.)

3– الأسلوب السيكولوجي:

يؤكد على العوامل الذاتية المؤثرة في المشكلات الاجتماعية ويعتمد على الدراسات النفسية المفسرة على المشكلات النفسية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي.(سماح سالم سالم،نجلاء محمد صالح،2015،ص77).

ان نمو بعض الحاجات العاطفية الخاصة للأفراد، غالبا ما تؤدي الى وقوع الفرد في مشكلة اجتماعية.غير ان النظريات السيكولوجية المفسرة لهذه المشكلات ليست متكاملة ،,ذلك لأنها تعطي تفسيرا مباشرا للتغيرات الواسعة التي تؤدي إلى أحداث او تشكيل الإنحراف.وعل الرغم من

ذلك فإن النظريات السيكولوجية المتعلقة بالمشاعر والأحاسيس،تشكل جانبا حيويا للصورة العلية أو السببية الكلية في معظم المشكلات الاجتماعية،فهي غالبا ما تساعد على تفسير ردود الفعل المتباينة للظروف الاجتماعية السائدة.

4- الأسلوب الإعلامي:

للإعلام دور كبير في دراسة وفهم المشكلات الاجتماعية،وذلك من خلال الصحف التي كانت حتى القرن الثامن عشر (الاخبارية –المجلات) جديرة بالذكر تكشف للعيان كل شيئ وتحمي ضد الاستغلال والفساد والانحطاط الفكري أو الخلقي في المجتمع.

واليوم أصبحت الصحف والمجلات أداة مفيدة لإيقاظ وتنبيه الإستجابة العامة ضد العديد من المشكلات الاجتماعية مثل:ادمان المخدرات ،حيث أصبحت تمثل الركيزة الأولى التي تنبه وتوقظ الشعب تجاه معرفة المنحرفين عن النظام القانوني أو الأخلاقي.فالكشف والإفصاح عن المشكلات الاجتماعية هو الهدف الأسمى سواء للفهم أو المنع أو الحماية أو العقاب.(عصام توفيق قمر،مرجع سابق،ص33.)

المحاضرة رقم(7) نماذج من المشكلات الاجتماعية:

1 – مشكلة الجريمة:

1-1 تعريف الجريمة والمفاهيم المتصلة بها:

1-1-1/ تعريف الجريمة: "هي سلوك انساني منحرف يمثل إعتداء على حق او مصلحة من الحقوق أو المصالح التي يحميها الشرع والقانون".(عصام توفيق قمر ، مرجع سابق،ص163)

كما تعرف الجريمة بأنها" فعل أو امتناع يخالف قاعد جنائية يحدد لها القانون جزاء جنائيا والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك آمرين بالامتناع عن فعل بعض الأشياء وإتيان بعضها الآخر والأحكام المشرعة من قبل المشرعين ترتبط عادة بأنظمة الدولة المختلف وسياستها".(محمد نجيب توفيق،1997،ص9).

والجريمة في الفقه الإسلامي هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل محرم و معاقب على تركه مع تقرير عقاب لكل من يخالف هذه الأوامر والنواهي.

وتنظر الشريعة الاسلامية للجريمة على أنها انحراف علن الفطرة نتيجة لإتباع الشيطان و هوى النفس أو انحراف في البيئة المحيطة بالفرد. .(عصام توفيق قمر ، مرجع سابق،ص163).

1-1-2/ الإنحراف:

الانحراف هو كل خروج عن أنماط السلوك الاجتماعي المألوف والمتعارف عليها في مجتمع ما وإن لم يرد نصه بعقوبة معينة.

كما أنه صورة من صور سوء تكيف الانسان مع الانظمة الاجتماعية التي يعيش في إطارها ويترتب عليها سلوكيات مخالفة غير معتادة، بعيدة عن عادات وتقاليد وأعراف المجتمع مثل : السرعة والرشوة،العنف... .(مصطفى العوجي،1986، ص 284)

1-1-3/ السلوك الإجرامي: أي سلوك مخالف لسلوك المجتمع وموجه ضد المصلحة العامة ،أو أي شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يخالف عليها القانون.

1-1-4/ المجرم:

المجرم هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الاصرار،أو هو الشخص الذي يرتكب فعلا غير اجتماعي سواء كان بقصد ارتكاب الجريمة أو بغير قصد،كما يشمل هذا المعنى كل من ينتهك الأعراف ويتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية.(عصام توفيق قمر ، مرجع سابق،ص ص 164-165).

1-1-5/ ضحايا الجريمة: الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي بغض النظر عن الضرر نفسي ،مادي أو بدني...(عزة كريم وآخرون،1998،ص7).

1-1_6/ التنظيمات الإجرامية: هي عبارة عن وجود مجموعة من الأفراد الذين يقومون بالجريمة ويتواصلوا مع أشخاص مسؤولين يقدمون لهم الولاء التام ويصنف كل تنظيم حسب نوع الجريمة .(علي عبد الرزاق جلبي وآخرون،2000،ص323)

1-1-7/ العقاب:

العقاب في المفهوم الاجتماعي هو مجموعة القواعد التي تحدد أساليب ووسائل تنفيذ جزاء ما،بسبب ما ارتكبه الفرد من أفعال مجرّمة نتيجة تضافر عوامل ذاتية وبيئية، وتجدر الاشارة الى أن هـ لا فائدة من العقاب بالحبس او الايذاء إن لم يلزمه برنامج علاجي يهدف الى تغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم وغرس انماط السلوك الايجابي السليم،فيستقيم حال الفرد ويعود الى التوازن والسواء مع نفسه ومع الآخرين.(محمد نجيب توفيق ،1997،ص13).

وتشمل الأهداف الرئيسية للعقاب على:

- تحقيق العدالة ومحو العدوان على المجني عليه لإرضاء شعوره بالإنصاف.
- الردع العام، ويتم بإنذار الناس كافة عن طريق التهديد بالعقاب ليبعدهم عن إرتكاب الجرائم.
- الردع الخاص،إذ يتجه إلى شخص بعينه يحكم عليه بالقصاص ويسلب حريته لحماية المجتمع من الجريمة.(محمد محمود مصطفى ،1998،ص166.)

1-1-8/ الضبط الاجتماعي: هو نمط من الضغط يمارسه المجتمع على جميع أفراده للمحافظة على النظام ومراعاة القواعد المتعارف عليها(عصام توفيق قمر ، مرجع سابق،ص 170)

1-2/ الجريمة والإنحراف:

الجريمة تعتبر نمطا خاص من أنماط الإنحراف المنصوص على منعها من قبل أحد المؤسسات الدولة الرسمية المعترف بشرعيتها وكل جريمة تمثل انحرافا عن السلوك السوي،ولكن ليس كل انحراف عن السلوك السلوي هو جريمة، حيث أن مفهوم الانحراف أشمل وأعم من المفهوم الضيق للجريمة كنمط من أنماط الانحراف.

1-3/ الجريمة المنظمة: تعرف بأنه السلوك الإجرامي المضاد للمجتمع والذي يقوم به أعضاء تنظيم إجرامي معين يمارس أنشطة خارجة عن القانون.ويتم في اطار التنظيمات الاجرامية تقسيم العمل وتحديد الأدوار، ووضع تسلسل للمكانة والسلطة،ولهذه التنظيمات نسق من المعايير وولاء تنظيمي واضح كما يكون له علاقات بأفراد معينين داخل المجتمع لحمايتهم أو خارج المجتمع لإمتداد نشاطهم الاجرامي.(محمد شحاته ربيع وآخرون،1994،ص ص43-44)

1-4/ أسباب الجريمة:

إن العديد من مفكري الجريمة قاموا بتقديم تصورات نظرية مختلفة للعلاقات المحتملة بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها البطالة وبين السلوك الاجرامي وأن هذه التصورات النظرية وإن تعددت بتعدد المداخل والظروف السائدة فإنها تركزت في عوامل اقتصادية وعوامل إجتماعية وعوامل نفسية.

وهناك ارتباط بين السلوك الانحرافي والظروف الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها البطالة والفقر ، إضافة إلى خروج صغار السن والأمهات للعمل . ففي هذا الاطار يأتي العالم "ودسون" ليربط بين الوضع الاقتصادي عامة والبطالة خاصة وبين الجريمة، ويرى أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفا ذلك الضعف الذي يتمثل في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي بسبب الافتقار الى الخدمات العامة.

كما ان بعض الأفراد والجماعات أكثر ميلا لارتكاب الجريمة، وأن احتمال وقوع المرء ضحية للجريمة يرتبط بطبيعة المنطقة التي يعيش فيها إذ تكثر الجرائم في المناطق التي تعاني الحرمان المادي، كما يتعرض الأفراد المقيمون في الأحياء الواقعة في مراكز المدن لمستويات أعلى من خطر الجرائم قياسا على من يقطنون في الضواحي الأكثر رخاء من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية. (اسماعيل محمد الزيود،2011،ص ص171-172)

1-5/ طرق قياس الجريمة:هناك عدة طرق يتم بواسطتها جمع المعلومات عن السلوك الاجرامي، ويمكن تقسيمها الى قسمين: رسمية وغير رسمية.

وتشمل الطرق الرسمية ما يلي:

- **احصاءات أجهزة الشرطة والمن العام.**
- **إحصاءات المحاكم وأجهزة القضاء.**
- **إحصاءات مؤسسات رعاية الاحداث.**
- **الاحصاءات العامة والمسوح الخاصة بالدولة.**

بينما تشمل الطرق غير الرسمية ما يلي:

- **التقارير والاعترافات الذاتية من المجرمين والمذنبين.**
- **دراسات ومسوح يقوم بها الباحثون.**
- **دراسات ومسوح التعرض للجريمة والوقوع ضحية لها.**

إلا أن هذه الطرقة الرسمية والغير الرسمية،لا تحيط بالسلوك الإجرامي ولانحرافي من جميع جوانبها، بل إن هناك أعداد كبيرة من الجرائم لا يتم توثيقها أو الابلاغ عنها،أو ارتكبت في الخفاء أو يصعب قياسها وضبطها مثل جرائم المؤسسات والمهن فلا تصل الى الاجهزة الرسمية.(أحمد العموش، حمود العليمات،2008،ص ص 261-262).

المراجع المعتمدة :

1- **عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي،ط4،مكتبة وهبة،القاهرة،،1995.**
2- **عصام توفيق قمر وأخرون، المشكلات الاجتماعية المعاصرة،مداخل نظرية-تجارب عربية-أساليب المواجهة،دار الفكر،عمان، الاردن،2008.**
3- **علي عيد راغب، مشكلات اجتماعية معاصرة-نماذج مختارة من مجتمعات عربية معاصرة،ط2،مجموعة دلتا،الكويت،1994.**
4- **حسن شحاته سعفان،أسس علم الاجتماع،ط8،دار النهضة العربية، القاهرة،1985.**
5- **محمد شحاته ربيع وآخرون،علم النفس الجنائي،مكتبة دالا غريب،القاهرة،1994.**

6- مصطفى العوجي، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، مركز الدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1986.

7- عزة كريم وآخرون،الخبرة بالجريمة حول العالم،ج1،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،القاهرة،1998.

8- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات المجتمعية، دالا المعرفة الجامعيةة،الاسكندرية 2000.

9- محمد محمود مصطفى، الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية المعاصرة،مكتبة عين شمس،القاهرة، 1998.

10- اسماعيل محمد الزيود،2011 علم الاجتماع،دار كنوز،عمان ألاردن،2011.

11- أحمد العموش، حمود العليمات،المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة، القاهرة،2008.